٥ سنواتٍ من الإنجازات أدخلت المملكة التاريخ

اليومُ الوطني الواحد والثمانون يكتسي معاني جديدةً في عهد خادم الحرمين

إنجازات متجددة في كل عام

في اليوم الرابع عشر من شهر شوال ١٤٣١هـ الموافق الثالث والعشرين من شهر سبتمبر ٢٠١٠م تحل الذكرى الواحدة والثمانون لليوم الوطني المجيد، ففي مثل هذا اليوم من عام ١٣٥١هـ ١٩٣٢م سجل التاريخ مولد المملكة العربية السعودية بعد ملحمة البطولة التي قادها المؤسس الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود - طيب الله ثراه - على مدى اثنين وثلاثين عاماً بعد استرداده مدينة الرياض عاصمة ملك أجداده وآبائه في الخامس من شهر شوال عام ١٣١٩هـ الموافق ١٥ يناير ١٩٠٢م.

إنني إذ أتولى المسؤولية بعد الراحل العزيز (الملك فهد بن عبدالعزيز) وأشعر أن الحمل ثقيل وأن الأمانة عظيمة، أستمد العون من الله عز وجل وأسأل الله سبحانه أن يمنحني القوة على مواصلة السير على النهج الذي سنه مؤسس المملكة العربية السعودية العظيمة جلالة الملك عبدالعزيز آل سعود- طيب الله ثراه- واتبعه من بعده أبناؤه الكرام رحمهم الله وأعاهدكم أن أتخذ القرآن دستوراً والإسلام منهجاً وأن يكون شغلي الشاغل إحقاق الحق وإرساء العدل وخدمة المواطنين كافة بلا تفرقة..».

بهذه الكلمات الصافية المسؤولة بدأ خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز - حفظه الله- عهده الميمون بعد أن بايعه الشعب السعودي ملكاً وقائداً للمملكة العربية السعودية في يوم تاريخي هو الثامن والعشرين من شهر جمادى الآخرة ١٤٢٦هـ (الثالث من أغسطس ٢٠٠٥م) وذلك خلفاً للملك فهد بن عبدالعزيز الذي وافته المنية في السادس والعشرين من شهر جمادى الآخرة ١٤٢٦هـ (الأول من أغسطس ٢٠٠٥م).

ومنذ أن تسلم خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود –حفظه الله، مقاليد الحكم في المملكة قبل ستة أعوام، أضاف قيمة جديدة لهذا اليوم التاريخي تزيد من رصيده ومعانيه النبيلة التي اكتسبها خلال الأعوام الطويلة الماضية، فقد بات اليوم الوطني مناسبة للاحتفال بإنجازات جديدة تولد مع قدومه كل عام، فخلال العام الأول من حكم الملك عبدالله شهدت المملكة العديد من الإنجازات الحضارية على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي وغيرها من المجالات، حيث حفل عام ٢٠٠٦م بالعديد من القرارات الريادية التي كان هدفها خدمة المواطن وتسيير أموره، ويأتي في مقدمتها توسيع السوق الاقتصادية مما جعل الاقتصاد السعودي محل استقطاب دول العالم الكبرى.

أما العام الثاني لحكم الملك المفدى، فقد شهدت خلاله المملكة منجزات جدية وحقيقية وملموسة، منها على سبيل الذكر وليس الحصر، مشروع نظام الضمان الاجتماعي، الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، مشروع الملك عبد الله لتطوير التعليم العام، أما العام الثالث، فقد شهد منجزات تنموية عملاقة في مختلف القطاعات؛ مما أهلها إلى أن تتجاوز الأسقف المعتمدة لإنجاز العديد من الأهداف التنموية التي حددها « إعلان الألفية» للأمم المتحدة عام ٢٠٠٠م, ومن الإنجازات المهمة أيضاً تضاعف أعداد جامعات المملكة من ثماني جامعات إلى أكثر من عشرين جامعة، إطلاق برنامج شامل لحل الصعوبات التي تواجه الاستثمارات المحلية والمشتركة والأجنبية؛ مما أهّل المملكة للدخول ضمن قائمة أفضل عشر دول أجرت إصلاحات اقتصادية, وقد اتخذ -حفظه الله- جملة من القرارات الرامية إلى تحسين المستوى المعيشى للمواطنين؛ حيث أمر بزيادة رواتب جميع فئات العاملين السعوديين في الدولة من مدنيين وعسكريين, وكذلك المتقاعدين بنسبة ١٥٪,وتخفيض أسعار البنزين والديزل وتواصلت المبادرات الملكية لتوفير سبل العيش الكريم لأبناء هذا الوطن.

أما في اليوم الوطني الرابع أو العام الرابع لحكم الملك خادم الحرمين الشريفين، فقد تمت العديد من الإنجازات مثل الإعلان عن مشروعات اقتصادية ضخمة منها مدينة الملك عبدالله الاقتصادية، التوسع في برامج الابتعاث للخارج, وزيادة رواتب الطلبة المبتعثين إلى الخارج، إنشاء مدن اقتصادية، وفي العام الماضي اتخذت قرارات مهمة في سبل تحسين المستوى المعيشي للمواطنين، ودعم المخصصات للقطاعات الخدمية، فضلاً عن تعزيز دور المملكة الرائد في خدمة القضايا العربية والإسلامية، وإرساء دعائم العمل السياسي

سفاراتٌ تحيي ذكرى العيد الوطني في أصقاع الأرض

الخليجي والعربي والإسلامي والدولي، وصياغة تصوراته والتخطيط لمستقبله, ولا يخفى دور الملك المفدى- رعاه الله- في تأسيس الحوار العالمي بين أتباع الديانات و الثقافات والحضارات المعتبرة، كما شهدت البلاد العديد من الإنجازات والمشروعات التنموية، منها تدشين عدد من المشروعات التنموية الصناعية، مثل مدينة الجبيل الصناعية يبلغ الحجم الإجمالي لاستثماراتها أكثر من ٥٤ مليار ريال .

وأمام كل هذه الإنجازات المتجددة والمتزايدة لخادم الحرمين الشريفين كل عام، تجري في المملكة العربية السعودية استعدادات مكثفة للاحتفال باليوم الوطني الـ ٨١ للمملكة, حيث ترأس صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن بندر بن عبدالعزيز أمير منطقة القصيم اجتماع اللجنة التحضيرية, مستعرضاً التقارير التي أعدتها اللجنة وموجهاً في الوقت ذاته الجهات المشاركة بسرعة رفع تقاريرها واستعداداتها والتعبير عن فرحتها بالمناسبة العزيزة، ففي كل عام لا يمرُّ اليوم الوطني للمملكة العربية السعودية إلا بعد أن يأخذ حظه من الاحتفال والتمجيد باعتباره نقطةً فارقةً في حياة أمة وتاريخ شعب, إذ تحتفل المؤسسات والوزارات بالمناسبة كلٌ بما يتناسب وطبيعته إلا أنها تجتمع في شيء واحد هو التعبير عن مشاعر جياشة امتلأت بحب الوطن والتعبير عن الولاء إليه.

بالرغم من مسؤولياته الكثيرة والجهود الجبارة التي يبذلها صاحب السمو الملكي

الفيصل حنكةٌ سياسية استحالت على الخصوم وقرَّبت الأصدقاء

الأمير سعود الفيصل في إدارة العلاقات الخارجية للملكة، يحرص وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل كل عام على توجيه ودعم استعدادات الوزارة وسفارات الدولة للاحتفال باليوم الوطني في كل بقاع العالم من أقصاه إلى أقصاه، وذلك في ظل متابعة حثيثة ومستمرة من قبل صاحب السمو السفير الأميرخالد بن سعود بن خالد آل سعود مساعد وزير الخارجية.

صاحب السمو الأمير سعود، هو الوجه المشرق وبطاقة التعريف الأولى للمملكة في جميع أنحاء العالم، وقد استطاع بحنكته ودهائه السياسي، أن يثبت المملكة على الخارطة السياسية العالمية، فكانت ولا تزال في ظل عهده، الملتزم بتوجيهات خادم الحرمين الشريفين والمصلحة العليا للوطن والعالم الإسلامي والعربي، رقماً صعباً استحال على الخصوم تجأوزه، وسهلاً على الأصدقاء التعامل معه والتعاون معه.

لقد استعدت الوزارة هذا العام للاحتفال بالذكرى الـ ٨١ لليوم الوطني، من خلال برامج كثيرة محلياً وخارجياً، تستهدف التعريف بالمملكة وتاريخها الناصع وعلاقاتها المتوازنة مع الدول والقائمة على قواعد الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة، وستقيم الوزارة عبر سفاراتها الاحتفالات الخاصة بهذا الحدث، تصاحبها

الفعاليات الثقافية والاجتماعية والندوات التي تستحضر تاريخ المملكة عبر السنوات والحقب المتعاقبة, وذلك في ظل إشراف ومتابعة كل من صاحب السمو الملكي الأمير عبد العزيز بن عبدالله بن عبد العزيز نائب وزير الخارجية وصاحب السمو الأمير خالد بن سعود بن خالد آل سعود وكيل الوزارة.

وقد احتفلت سفارات المملكة العربية

صاحب السمو الأمير خالد بن سعود بن خالد آل سعود وكيل وزارة الخارجية

السعودية وممثلياتها في مختلف أنحاء العالم العام الماضي باليوم الوطني ٨٠، وتوافدت على مقرات السفارات الشخصيات الرسمية وأعضاء السلك الدبلوماسي والشخصيات السياسية والثقافية والاقتصادية والإعلامية، ففي بيروت أكد سفير المملكة العربية السعودية علي عواض عسيري أن «المملكة حريصة دائماً على وحدة الصف العربي»، وذلك خلال الاحتفال الذي أقامه بمناسبة العيد الوطني السعودي، حضره حشد من الرؤساء والوزراء والنواب والشخصيات الاجتماعية والاقتصادية والإعلامية.

وأقام سفير خادم الحرمين الشريفين بالمملكة المغربية الدكتور محمد بن عبد الرحمن البشر بمقر السفارة السعودية بالرباط، حفل استقبال بهذه المناسبة، أكد فيه أن اليوم الوطني للمملكة يعد يوماً عظيماً بالنسبة لكل مواطن سعودي إذ إن هذا اليوم يرمز إلى ذكرى توحيد المملكة على يد الملك الراحل عبد العزيز آل سعود رحمه الله، وقال في تصريح له، إن هذا التوحيد كان له أثر كبير على المستوى العربي والإسلامي والعالمي أيضا لأن المملكة تقوم بدور كبير على كافة الأصعدة من أجل نشر السلام والوئام والمحبة بين الشعوب، مشيراً إلى أن المملكة تبذل قصارى جهودها من أجل تحقيق السلام و المحبة.

وقال سفير خادم الحرمين الشريفين لدى دولة الإمارات العربية المتحدة الدكتور عبدالله بن عبدالعزيز بن معمر، أن المملكة وهي تحتفي بذكرى اليوم الوطنى السادس والسبعين تتذكر خطوات الملك الراحل عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود (رحمه الله) الثابتة نحو إرساء دعائم التأسيس لهذا الكيان الشامخ، مستنداً فى ذلك على مبادىء وقيم الدين الإسلامى وتعاليمه السمحة وخاض الحروب لإعلاء كلمة الحق أولاً، ثم ضمان وحدة هذا الكيان الكبير وحقوق المواطنين.

وأضاف السفير:»اليوم وبالرغم من كل المصاعب والمحن استطاعت القيادة الحكيمة لخادم الحرمين الشريفين أن تعمل

صاحب السمو الملكي الأمير عبد العزيز بن عبدالله بن عبد العزيز نائب وزير الخارجية

بحلم وحزم وهدوء ووعى ووضوح، ما جعل المملكة العربية السعودية مثالاً للتماسك والنماء والاستقرار، هذا الاستقرار الذى ظل وسيظل بحول الله وقدرته الأساس الراسخ الذى بدونه لا يستقر بناء أو تستمر تنمية أو تتحقق نهضة).

وأشار إلى أنه من خلال هذه المسيرة المباركة ظهرت صلابة الاقتصاد الوطنى السعودى كأحد الركائز الأساسية للاستقرار، إذ تمكنت حكومة خادم الحرمين الشريفين بفضل الله تعالى من مواجهة تداعيات الأزمات المتلاحقة التي مرت بها فى السنوات الماضية، والمحافظة على نسق النمو والتوازنات القطاعية وتصدت بكل حزم وقوة لجميع المحاولات لزعزعة الأمن والاستقرار، كما أوفت بجميع التزاماتها الدولية والمحلية.

وسائل الإعلام تتغنّى باليوم الوطني السعودي الـ ٨١

وكما هي بالنسبة لوزارة الخارجية، فإن وزارة الإعلام في المملكة العربية السعودية لا تدخر من جهدها فرصة للتعبير عن فرحها باليوم الوطني، فهاهي الوزارة من خلال توجيهات ومتابعة وزير الثقافة والإعلام السعودي الدكتور عبدالعزيز خوجه، تتأهب بجميع مكوناتها وأدواتها ووسائلها لتحويل الاحتفال باليوم الوطني إلى حدث تاريخي تتناقله جميع وسائل الإعلام في العالم.

وزير الإعلام السعودي يدرك تماماً أهمية العيد الوطني، شعبياً ورسمياً، ويدرك أيضا ذلك التاريخ العريق المحمول على هذه المناسبة، و الذي كان هو ولا يزال جزءاً منه، فالإعلام السعودي جزء من قوة المملكة لا يقل شأناً عن العمل العسكري والسياسي والأمني، وهذا ما أثبته التاريخ ويثبته الواقع الحالي، ويؤكد عليه خوجه دائماً، وخاصة في احتفالات اليوم الوطني في كل عام.

من هنا، نجد وسائل الإعلام المسموعة والمطبوعة والمرئية تستعد في باقة من البرامج والأفلام والمواد الإعلامية والتغطيات التي تظهر جمالية هذا اليوم وأهميته والفرحة العارمة التي تملأ قلوب السعوديين والعرب والمسلمين بهذا اليوم الذي باتت فيه الأرض المقدسة موحدة ومحررة وعربية، كما هي لغة القرآن الكريم الذي أمن الله به على هذه الأمة.

خوجة يصنع من المناسبة حدثاً تاريخياً متجدداً

ولا يقتصر احتفال وزارة الإعلام باليوم الوطني من خلال وسائل الإعلام السعودية التابعة لها، وإنما تقوم بإعداد الكثير من الفعاليات الاحتفالية التي تعبر من خلالها عن فرحة موظفيها والشعب السعودي بهذه المناسبة، فنجد الكثير من الندوات والتهنئات والمطبوعات التي تعد خصيصاً من أجل هذا اليوم، لتشرح وتنقل للأجيال المتعاقبة تاريخ هذه الدولة العظيمة.

وفي ظل السطوة الكبيرة للإعلام بكافة أشكاله المرئية والمسموعة والمكتوبة والرقمية، يبرز دور وزارة الإعلام في الترويج لليوم الوطني واحتفالاته في الداخل والخارج، فمن خلالها يكتسي اليوم الوطني جميع معانيه النبيلة، مزخرفة بكافة الإنجازات التي شهدتها المملكة العربية السعودية في ظل ملكها وخادم حرميها الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود حفظه الله وأطال في عمره ليبقى ذخراً للأمة العربية والإسلامية على حد سواء.

من جانبها تستعد وسائل الإعلام في المملكة العربية السعودية للاحتفال بالعيد الوطني الواحد والثمانين من خلال فرد صفحات تتحدث فيها عن تاريخ المملكة وحكاية التأسيس المجيدة والتي تعتبر من أروع النماذج الوحدوية في التاريخ الإنساني المعاصر، ولم تكن الذكرى الحادية والثمانون سوى مناسبة مميزة لاستحضار القيم الأخلاقية الرفيعة والمنجزات المذهلة التي تمت عبر هذه السنوات، كما أنها مناسبة مهمة تستعد فيها وسائل الإعلام لتهنئة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز بهذا العرس الوطني الكبير والذي يجمع كافة أبناء الوطن.

وحرصت وسائل الإعلام المحلية المرئية

والمسموعة والمطبوعة والإلكترونية على تخصيص البرامج والأغاني والمقالات التي تذكر هذا اليوم الكبير للارتقاء بمستوى الحدث المهم، الذي يشكل ركناً أساسياً من أركان تاريخ البلاد وترجمة الشعارات إلى عمليات بناء حقيقة للوطن الغالي، من خلال استراتيجيات محكمة والاستفادة من درس التأسيس الوحدوي كنموذج إنساني مميز، وترسيخ كافة قيم الحداثة والعمل للنهوض بمسيرة التطور التي يدفع بها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود-حفظه الله- وتشدد وسائل الإعلام في المملكة على أهمية الحدث باعتباره الأهم على صعيد الوطن، وما تشكله المملكة من ثقل سياسي واقتصادي وثقافي في المنطقة والعالم عموماً، فضلاً عن البعد الحضاري الكبير الذي تتمتع به البلاد عبر مراحل التاريخ كافة.وتشكل هذه الذكرى مادة غنية بالنسبة لوسائل الإعلام السعودية من خلال تحويل هذا اليوم إلى رمز للإنسان السعودي الذي انهمك في بناء وطنه مفتتاً كل العقبات التي وقفت في وجهه خلال السنوات الماضية، والإشادة بالإنجازات الحضارية الفريدة من نوعها والتي سابقت عصرها من خلال استيعاب كافة الطاقات البشرية في جميع الميادين .

بات اليوم الوطني احتفالية سنوية تترقبها وسائل الإعلام المحلية والإقليمية والدولية لتتسابق إلى نقلها وتغطيتها

أكبر مشروع توسعة للحرم المكّي في التّاريخ الإسلامي

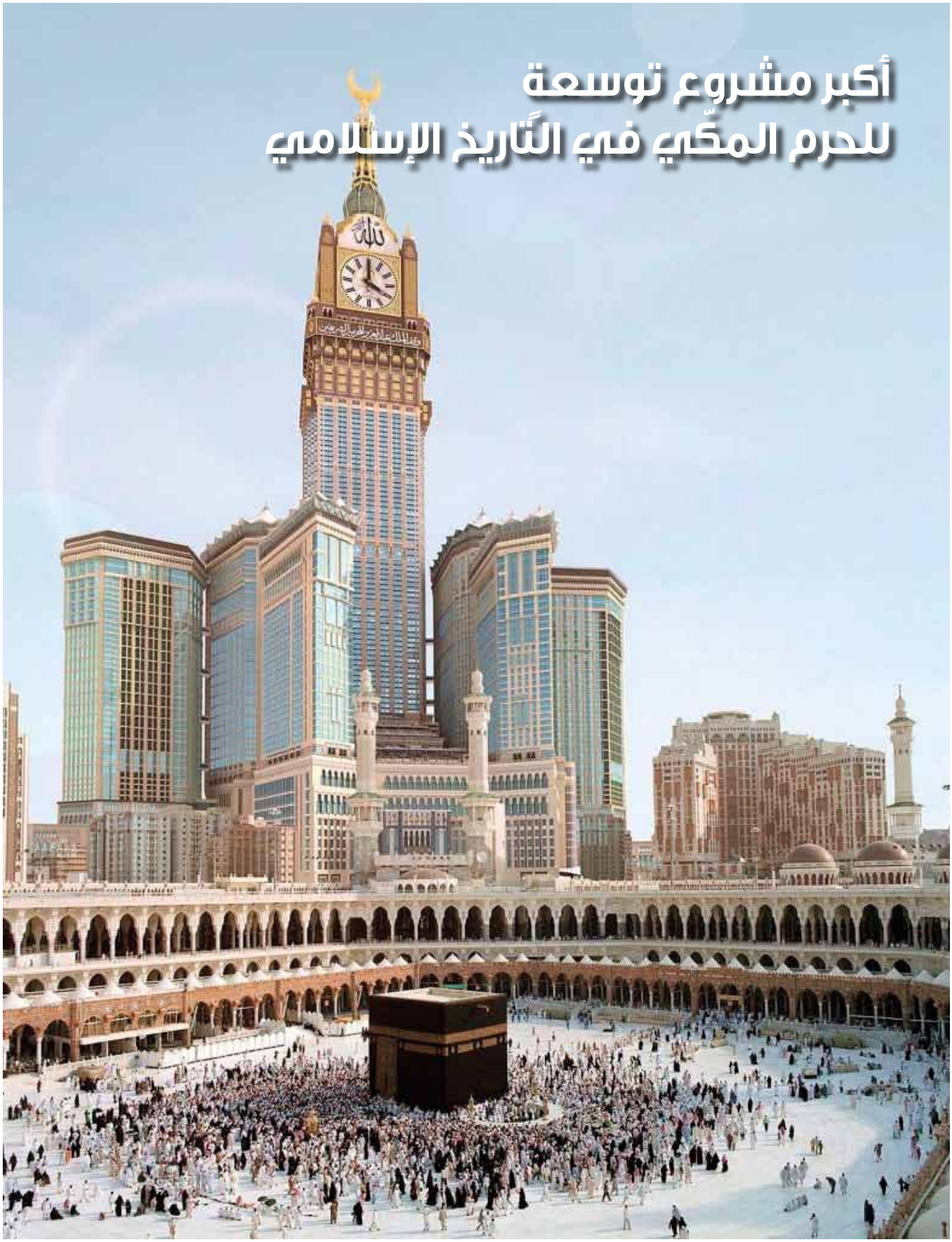

خادم الحرمين الشريفين يعتمد أكثر من ٨٠ مليار ريال لتوسعة الحرم المكي الشريف

في خطوة يتباهى بها العالم الإسلامي أجمع، دشن خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود - حفظه الله – في أغسطس ٢٠١١م، مشروع أكبر توسعة في تاريخ الحرم المكي، حيث تعتمد المملكة العربية السعودية انفاق نحو ٨٠ مليار ريال (٢١,٣ مليار دولار)، خلال ست سنوات مقبلة على هذا المشروع، الذي كان يجسد حلماً شخصياً لخادم الحرمين الشريفين حفظه الله، لتطوير مختلف النواحي العمرانية والفنية والأمنية في المدينة، على مساحة تقدر بـ ٤٠٠ ألف متر مربع، وبعمق ٣٨٠ متراً.

مشروع أكبر توسعة في تاريخ الحرم المكي، حيث تعتزم المملكة العربية السعودية انفاق نحو ٨٠ مليار ريال (٢١,٣ مليار دولار)، خلال ست سنوات مقبلة على هذا المشروع، الذي كان يجسد حلماً شخصياً لخادم الحرمين الشريفين حفظه الله، لتطوير مختلف النواحي العمرانية والفنية والأمنية في المدينة، على مساحة تقدر بـ ٤٠٠ ألف متر مربع، وبعمق ٣٨٠ متراً.

ونظراً لضخامة المشروع فقد تم تقسيمه إلى ٣ أقسام القسم الأول يهدف إلى توسعة مبنى الحرم المكي بقصد استيعاب أكبر عدد ممكن من المصلين ليصل إلى مليوني مصل في وقت واحد، أما القسم الثاني فيهدف إلى توسعة وتطوير الساحات الخارجية للحرم المكي التي تضم دورات مياه وممرات وأنفاق، إضافة إلى مرافق أخرى مساندة ومن شأن ذلك تسهيل دخول وخروج المصلين وزوار بيت الله الحرام، في حين يهدف القسم الثالث إلى تطوير منطقة الخدمات التي تعد إحدى أهم المرافق المساندة التي تشمل محطات التكييف،

ومحطات الكهرباء، إضافة إلى محطات المياه وغيرها من المحطات التي تقدم الدعم لمنطقة الحرم.

ويقول رئيس مجلس الشورى السعودي الدكتور عبدالله بن محمد آل الشيخ، إن مكة المكرمة شهدت نقلة تاريخية وعهداً جديداً في مسيرة خدمة البيت الحرام من خلال هذه الخطوة، حيثإن هذا المشروع التاريخي في توسعة الحرم المكي والمشاريع التطويرية الأخرى التي ستشهدها منطقة الحرم، من شأنها أن تضاعف الطاقة الاستيعابية للمسجد الحرام بما يتناسب وزيادة أعداد المعتمرين والحجاج والزوار في كل عام، موضحاً أن موافقة خادم الحرمين الشريفين على هذه التوسعة الضخمة، تأتي تأكيداً على امتداد الاهتمام المتواصل من قيادة البلاد بأقدس البقاع على وجه الأرض.

ومن المشروعات التطويرية المرافقة لتوسعة الحرم المكي، تعتزم المملكة العربية السعودية توسعة المسعى إلى ٤٠ متراً بدلا من ٢٠ متراً، وزيادة عدد الطوابق إلى ٤ طوابق بمساحة إجمالية تجاوزت ٨٧ ألف متر مربع، بعد أن كانت المساحة الإجمالية تقدر بـ ٢٩ ألف متر مربع، أي بزيادة تجاوزت ٤٣ ألف متر مربع قبل التوسعة، فيما تبلغ مسطحات البناء الإجمالية بكافة الأدوار لمناطق السعي والخدمات حوالي ١٢٥ ألف متر مربع، وهو ما يعني بالتأكيد تخفيف الازدحام بشكل ملحوظ، وبالتالي ضمان سلامة الحجاج والمعتمرين.

ومن المشروعات أيضاً، مشروع وقف الملك عبد العزيز للحرمين الشريفين حيث يعد الوقف الواقع بجوار الحرم أكبر مبنى سكني وتجاري في العالم من حيث المساحة المبنية التي تبلغ ١,٥ مليون متراً مربعاً، كما أنه ثاني أعلى مبنى في العالم ويشتمل المشروع على مواقف كبيرة للسيارات مرتبطة بالأنفاق الأرضية تحت المبنى وخزانات لتأمين المياه تزيد سعتها عن ٥٣٠٠٠ متر مكعب لضمان توفير المياه، خصوصا في أوقات الذروة، كما يشتمل على الاحتياجات الإضافية اللازمة لشبكة مكافحة الحريق على مدار الساعة.

ومن المشروعات الحيوية التي حرص خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله - على تنفيذها لخدمة حجاج بيت الله بالمشاعر المقدسة مشروع جسر الجمرات وتطوير منطقة الجمرات الذي بلغت تكاليفه أكثر من

٤ مليار و٢٠٠ مليون ريال وتمت الاستفادة منه بالكامل خلال موسم الحج الماضي وتبلغ طاقته الاستعابية ٣٠٠ ألف حاج في الساعة ويبلغ طول الجسر ٩٥٠ متراً وعرضه ٨٠ متراً وصمّم على أن تكون أساسات المشروع قادرة على تحمل ١٢ طابقا وخمسة ملايين حاج في المستقبل إذا دعت الحاجة لذلك.

ويشتمل مشروع منطقة الجمرات إضافة إلى الجسر تنفيذ مشروعات جديدة في المنطقة تمثلت في إعادة تنظيم المنطقة وتسهيل عملية الدخول إلى الجسر عبر توزيعها على ٦ اتجاهات منها ٣ من الناحية الجنوبية و٣ من الناحية الشمالية وتنظيم الساحات المحيطة بجسر الجمرات لتفادي التجمعات بها والسيطرة على ظاهرة الافتراش حول الجسر إلى جانب مسارات الحجاج، ما ساعد على تنظيم وتخصيص الأماكن المناسبة للخدمات مثل الأغذية وأماكن الحلاقة ودورات المياه والخدمات الطبية والإسعافية وقوات الدفاع المدني والأمن العام.

ومن المشروعات التي أمر بتنفيذها - حفظه الله - مشروع قطار المشاعر المقدسة لنقل الحجاج بين مناطق المشاعر، حيث جاءت فكرة القطار محأولة لتلافي مشاكل النقل الحالية وازدحام المشاعر بالحافلات ووسائل النقل الأخرى، كما أن الاختناقات المرورية كانت إحدى مظاهر الحج السنوية، إذ تعد المشاعر المقدسة وقت الحج أكثر الأماكن كثافة بشرية في العالم، لذا وجه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود صاحب السمو الملكي الأمير متعب بن عبدالعزيز وزير الشؤون البلدية والقروية آنذاك بإيجاد حل لمشكلة الازدحام المروري بالمشاعر وقد أقر - حفظه الله - إنشاء مشروع نقل متكامل يلغي الازدحام المروري والتلوث البيئي على أعلى المواصفات العالمية.

مشاريع كبيرة لتحسين وتوسعة الحرم الشريف باستمرار

عهدٌ ميمون بَدأ من الأرض المقدسة

على مر التاريخ الحديث يجد المتابع أن مكة المكرمة والمدينة المنورة تحظيان بعناية كبيرة من قيادة هذه البلاد منذ عهد الملك المؤسس عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود -يرحمه الله- مرورا بكافة القادة الذين تولوا زمام الأمور بعد المؤسس يرحمهم الله جميعاً، حيث عملوا جميعاً على تنفيذ مشروعات عملاقة لتوسعة وإعادة عمارة الحرمين الشريفين والمشاعر المقدسة خدمة لزوارها ولضمان راحتهم.

وقد شهدت الديار المقدسة العديد من المنجزات التنموية والحضارية الكبيرة في شتى المجالات خلال السنوات الماضية ومن المشروعات التي نفذت في المدينة المنورة وقدمت خدمات جليلة للإسلام والمسلمين يبرز مشروع خادم الحرمين الشريفين لعمارة وتوسعة المسجد النبوي الشريف والمشروعات المرتبطة به. وانطلاقاً من هذه الحقيقة حرص خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز -رعاه الله- على أن تتواصل هذه العناية لأنها نهج مميز لقيادة رشيدة تعتز بمسؤوليتها عن المقدسات الإسلامية وترعاها وتحرص على تكثيف هذه المنجزات فكان منه -رعاه الله- أن توج عهده الميمون بعد البيعة المباركة بزيارة تاريخية لكل من مكة المكرمة والمدينة المنورة حيث زار الحرمين الشريفين.

وخلال زيارته المدينة المنورة أصدر -رعاه الله- أمره الكريم باستكمال الأعمال المتبقية من مشروع توسعة المسجد النبوي الشريف وقد تشرف الملك المفدى خلال زيارته التفقدية للمدينة المنورة في الحادي والعشرين من شهر جمادى الأولى الماضي بوضع حجر الأساس لهذه التوسعة العملاقة وقد عبر عن سعادته بهذا المشروع وقال -حفظه الله- في كلمة ألقاها في حفل الأهالي عقب وضع حجر الأساس (منذ تأسيس المملكة العربية السعودية بقيادة الملك عبدالعزيز يرحمه الله شرفنا الله عزَّ وجلَّ بخدمة الحرمين الشريفين فشكرناه وحمدناه ونهضنا بعزم وعزيمة لنقوم بأعباء التكليف فنحن لا نعتز بشيء بعد الإسلام مثل اعتزازنا بخدمة الحرمين الشريفين فهذه الخدمة عندي لا يعادلها أي مجد من أمجاد الدنيا الزائلة وإنني أدعو الله ليل نهار أن يعينني على القيام بها وعلى خدمة الشعب السعودي الأبي).

وقد بلغت تكاليف مشروع مشروع توسعة المسجد النبوي الشريف نحو ٤,٧ مليار ريال، وشمل تركيب أكثر من ٢٠٠ مظلة تغطي جميع مساحات المسجد النبوي الشريف لوقاية المصلين والزائرين من وهج الشمس ومخاطر الأمطار خاصة حوادث الانزلاق جراء هطول الأمطار مجهزة بأنظمة لتصريف السيول وبالإنارة وتفتح آلياً عند الحاجة وتغطي المظلة الواحدة (٥٧٦) متراً مربعاً يستفيد منها أكثر من ٢٠٠ ألف مصل.

كما شمل المشروع تنفيذ الساحة الشرقية للمسجد النبوي الشريف بمساحة (٣٧,٠٠٠) مترٍ مربعٍ تستوعب أكثر من (٧٠) ألف مصل، يتموضع تحتها مواقف للسيارات والحافلات تستوعب (٤٢٠) سيارة و (٧٠) حافلة كبيرة.

توسعة الحرم المكّي تاريخياً

تاريخيا شهد الحرم المكي في عهد الخليفة عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان -رضي الله عنهما- في العام السّابع الهجري والسادس والعشرين للهجرة توسعات عديدة، خصوصاً في ظل الزيادات المطّردة في عدد الحجاج شملت ساحة المطاف وتوسيع المسجد وبناء أروقة

وفي عهد عبد الله بن الزّبير عام ٦٤ هـ أجريت زيادة كبيرة على المسجد طالت جهاته الشّرقية والجنوبيّة والشّمالية، أما في عهد عبد الملك بن مروان وتحديدًا في سنة ٧٥ هـ أجرى الخليفة الأمويّ عبد الملك بن مروان عمارةً في المسجد الحرام دون أن يحدث أيّ زيادة في مساحته، لكنه قام برفع جدران الحرم، وسقفه بالسّاج، ووضع على رأس كلّ أسطوانة خمسين مثقالًا من الذّهب، وفي عهد ابنه الوليد بن عبد الملك تم لأول مرة نقل أساطين الرخام (أعمدة الرخام) من مصر والشام إلى مكة على العجل، على حافتـه، وقد بلغت هذه التوسعة نحو ٢٣٠٠ متر مربع.

أما الخليفة المنصور فقد زاد في مساحة المسجد الحرام، وأصلح في عمارته، وقد تمثّلت هذه الزّيادة في إقامة رواق واحد ينفذ على صحن المسجد الحرام، كما بنى الخليفة المنصور مئذنة في ركن المسجد الشمالي الغربي.

وخلال السنوات اللاحقة شهد الحرم توسعات مستمرة وخصوصاً في سنة ٨٠٣ للهجرة بعد أن شبّ حريق كبير في المسجد الحرام دمّر الجانب الغربيّ منه، وأصاب أيضًا الجانب الشّمالي الذي استمرّ الحريق فيه إلى أن أتى على سقوف المسجد وأعمدته الرّخامية.

وخلال عهد الملك سعود -رحمه الله- تمت توسعة شاملة لبيت الله الحرام وعمارته في ثلاث مراحل شملت إزالة المنشآت السكنية والتجارية التي كانت مجاورة للمسعى، وكذلك إزالة المباني التي كانت قريبة من المروة، وإنشاء طابق علوي للمسعى بارتفاع تسعة أمتار مع إقامة حائط طولي ذي اتجاهين، وتخصيص مسار مزدوج يستخدمه العجزة الذين يستعينون بالكراسي المتحركة في سعيهم مع إقامة حاجز في وسط المسعى يقسمه إلى قسمين لتيسير عملية السعي. كما أنشئ للحرم ١٦ بابًا في الجهة الشرقية (ناحية المسعى) وأصبحت مساحة مسطحات المسجد الحرام بعد هذه التوسعة ١٩٣٠٠٠ متر مربع بعد أن كانت ٢٩١٢٧ مترًا مربعًا؛ أي بزيادة قدرها ١٣١٠٤١ مترًا مربعًا. وأصبح الحرم المكي يتسع لحوالي ٤٠٠٠٠٠ مصلٍ، وشملت هذه التوسعة ترميم الكعبة المشرفة وتوسعة المطاف وتجديد مقام إبراهيم -عليه السلام-

وتم في عهد الملك فهد بن عبدالعزيز (رحمه الله) وضع حجر الأساس لتوسعة المسجد الحرام بمكة المكرمة بحيث تتألف من الطابق السفلي (الأقبية) والطابق الأرضي والطابق الأول، وجعل في هذه التوسعة أربعة عشر بابًا؛ فبذلك صارت أبواب المسجد الحرام (١١٢) بابًا، وفي سنة ١٩٩١م أُحدثت ساحات كبيرة محيطة بالمسجد الحرام، وهُيئت للصلاة لا سيما في أوقات الزحام بتبليطها برخام بارد ومقاوم للحرارة، وإنارتها، وفرشها، وتبلغ المساحة الإجمالية لهذه الساحات (٨٨,٠٠٠) متراً مربعاً. وفي سنة ١٩٩٤م تم في المسجد الحرام توسعة منطقة الصفا في الطابق الأول تسهيلا للساعين؛ وذلك بتضييق دائرة فتحة الصفا الواقعة تحت قبة الصفا. وفي سنة ١٩٩٦م تم أيضًا إعادة تهيئة منطقة المروة لغرض القضاء على الزحام في هذا الموقع، حتى صارت مساحة المنطقة (٣٧٥) مترًا مربعًا بدلا من المساحة السابقة وهي (٢٤٥) مترًا مربعًا. وفي سنة ١٩٩٧م تم إنشاء جسر الراقوبة الذي يربط سطح المسجد الحرام بمنطقة الراقوبة من جهة المروة، لتسهيل الدخول والخروج إلى سطح المسجد الحرام. ويبلغ طول الجسر ٧٢,٥ مترًا، وأصبح مجموع المساحات بعد توسعة خادم الحرمين الشريفين ثلاثمائة وستة وستين ألفا ومائة وثمانية وستين مترًا مربعًا (٣٦٦١٦٨).

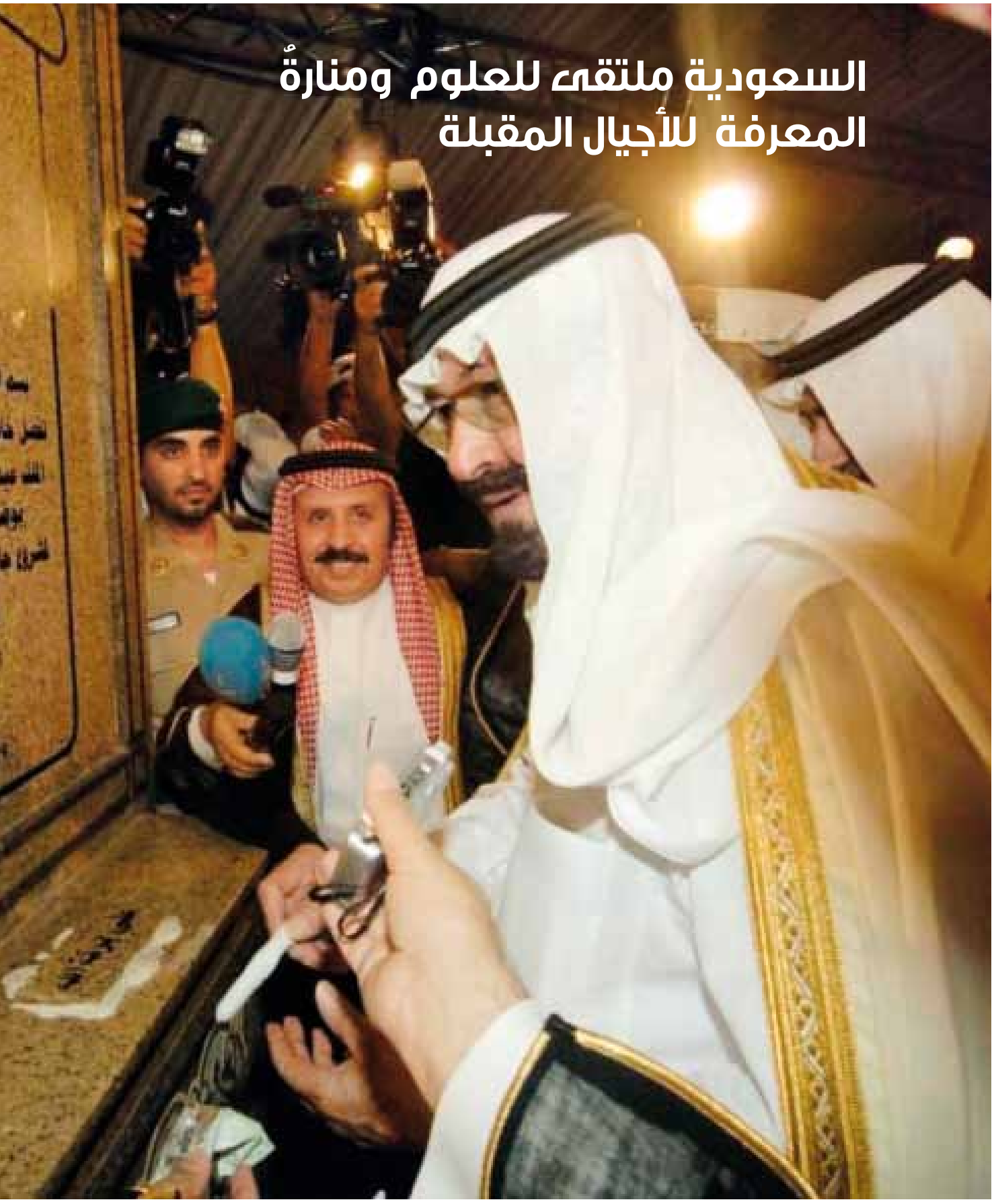

السعودية ملتقى للعلوم ومنارةً المعرفة للأجيال المقبلة

استثمار ٥٠٠ مليار ريال في قطاع التعليم خلال ٤ سنوات

حرصت المملكة العربية السعودية ضمن خططها التنموية على إعطاء قطاع التعليم أولوية كبيرة، إذ أنفقت خلال السنوات الأربعة الماضية نحو ٥٠٠ مليار ريال على قطاع التعليم العام والعالي وتدريب القوى العاملة والعلوم والتقنية، والبحث العلمي، وبرامج الابتعاث الخارجي، وبلغ ما تم تخصيصه للتعليم نحو ١٥٠ مليار ريال ويمثل نحو ٢٦٪ من النفقات المعتمدة في الميزانية العامة للدولة للعام المالي (٢٠١١)، وخلال العام الماضي تم تخصيص ١٣٧،٦ مليار ريال مقارنة بـ ١٢١،٩ مليار ريال خلال ٢٠٠٩.

قفزاتٌ تعليمية نوعية وكمية في ظل إنفاقٍ حكوميٍّ تاريخيّ

نادي المال والأعمال- السعودية

ويقف وراء القفزات النوعية التي حققها التعليم كغيره من المجالات في المملكة العربية السعودية، رجال وضعوا مصلحة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار وأبوا إلا أن تكون بلادهم خير مثال يحتذى به إقليمياً وعالمياً، فهاهو صاحب السمو الأمير فيصل بن عبدالله بن محمد وزير التربية والتعليم، يترجم توجيهات خادم الحرمين الشريفين في مجال التعليم إلى واقع تفخر به المملكة ويجذب إليها الأنظار من الداخل والخارج، معتمداً في ذلك على شعب التقى مع قيادته في رغبته لتطوير البلاد وتحقيق تقدمها وازدهارها على كافة المستويات.

وقال صاحب السمو الأمير فيصل بن عبدالله بن محمد في ذكرى مرور ست سنوات على مبايعة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيزآل سعود حفظه الله إن النهضة التعليمية تأتي في أعلى سُلّم أولويات خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز حفظه الله، لإيمانه بأنّ أولى خطوات الإنجاز تنطلق من بين جدران المدرسة؛ لذلك يحظى التعليم بدعم لا حدود له، حتى أثمر هذا الدعم السخي تحقيق قفزات كمية ونوعية للتعليم خلال مسيرته الطويلة، وغطّت المدارس بمراحلها كافة المدن والمناطق.

وأشار سموه إلى أن وزارة التربية والتعليم تواصل تنفيذ العديد من المشروعات النوعية التي تستهدف الرفع من مستوى التعليم في إطار خطط علمية ومتابعة مستمرة، ومن أوضح الشواهد «مشروع الملك عبدالله

صاحب السمو الأمير فيصل بن عبدالله وزير التعليم العالي: إن النهضة التعليمية تأتي في أعلى سُلّم أولويات خادم الحرمين الشريفين.

لتطوير التعليم العام» الذي وصل إلى مراحل متقدمة ضمن الحراك التربوي المتسارع للّحاق بركب الأمم والوصول إلى المجتمع المعرفي.

ويحظى التعليم في المملكة العربية السعودية في جميع مستوياته باهتمام بالغ ورعاية كريمة منذ عهد المغفور له الملك عبدالعزيز يرحمه الله إلى عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبدالعزيز – يحفظه الله- الذي سخر كافة الإمكانات لدعم التعليم بصفة عامة والتعليم العالي بصفة خاصة، وأصدر مؤخراً أمرا بتخصيص مبلغ (٤٧٦) مليون ريال سنوياً لدعم (مؤسسة تكافل الخيرية)؛ التي تستهدف مساعدة الطلبة والطالبات المحتاجين في مدارس التعليم العام.

وتركز الخطط التعليمية في المملكة على أهمية تحقيق أهداف تتمثل في تنمية القوى البشرية، وذلك بزيادة الطاقات الاستيعابية للجامعات ومؤسسات التعليم الأخرى والتدريب المهني، والكليات التقنية، مع التركيز على النوعية وتطوير المناهج في جميع مستويات التعليم والتدريب لتواكب متطلبات التنمية واحتياجات القطاع الخاص، إلى جانب تحقيق الكفاءة الاقتصادية في القطاعين الحكومي والخاص، لأنها شرط أساس لنجاح سياسات تنويع القاعدة الاقتصادية.

وتولي المملكة أهمية متسأوية لمختلف مراحل التعليم فيها في ظل الحاجة الملحة للتوسع في قاعدة المهارات وخصوصاً أن مسألة تهيئة الشباب السعودي الماهر والمؤهل تأهيلاً عالياً لسوق العمل هو ضرورة ملحة لاقتصاد البلاد، ولذلك فقد سار كل من التعليم الأساسي والعالي بخطى حثيثة في أغلب المجالات، وتوسعت في طاقة استيعابية للمنشآت التعليمية الموزعة جغرافيا بين مناطق المملكة.

أما مجال التعليم العالي فقد وقف وراءه معالي وزير التعاليم العالي الدكتور خالد بن محمد العنقري، الذي يعتبر من أبرز الشخصيات الأكاديمية والإدارية في الدولة، فهو إضافة للدرجة العلمية المرموقة التي يتميز بها، رجل إدارة وتدبير من الطراز الرفيع، يدرك تماما ما يريد تحقيقه، ويعرف أين وكيف ومتى يحول توجيهات خادم الحرمين الشرفيين إلى واقع ملموس يبصره القاصي والداني في مجال التعليم العالي، حيث شهد القطاع في ظل معاليه توسعاً بصورة لم يسبق لها مثيل، حتى وصل عدد

الجامعات الحكومية حوالي ٢٨ جامعة مع تزامن ذلك مع إنشاء مدينة جامعية متكاملة لكل منها، ما أوجد مدناً جامعية في مختلف مناطق المملكة تضاهي أحدث المدن الجامعية العالمية من حيث التصميم والسعة والحداثة والمحتوى لتعود على الوطن بفوائد كبيرة في المستقبل فهذا يعتبر استثماراً في رأس المال البشري.

وقال معالي وزير التعاليم العالي، إنه بفضل الله ثم بالإمكانات التي وفرتها الدولة للتعليم العالي ، وبدعم وتوجيهات مباشرة من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، بات عدد المقاعد الدراسية التي تتيحها مؤسسات التعليم العالي في التخصصات العلمية يتواءم مع متطلبات التنمية وحاجات المجتمع، وهو ما تجسد في إنشاء المزيد من الكليات والجامعات النوعية الجديدة المرتبطة بسوق العمل، مما زاد من القدرة الاستعابية لتلبية الطلب المتزايد على التعليم العالي.

وارتفع عدد المحافظات التي جرى تطوير التعليم العالي فيها من ١٦ إلى ٧٩ محافظة لدعم برامج التنمية الاقتصادية والبشرية، وتطورت في المملكة كليات الطب والصيدلة والتمريض لترتفع من ١٦ كلية إلى ٥٠ كلية إلى جانب افتتاح الكليات والمعاهد التقنية والصحية وكليات تعليم البنات، وسعى خادم الحرمين الشريفين إلى تأسيس بنية تحتية قوية للقطاع من خلال مشروع الملك عبد الله لتطوير التعليم العام الذي يسعى لإحداث نقلة نوعية لبناء الأجيال القادمة قادة المستقبل والمشروع نقلة نوعية في مسيرة التعليم بالمملكة العربية السعودية، ويتضمن المشروع الذي سيتم تنفيذه على مدى ست سنوات بتكلفة قدرها ٩ مليارات ريال، برامج لتطوير المناهج التعليمية وإعادة تأهيل المعلمين والمعلمات وتحسين البيئة التربوية.

ولتنويع مصادر المعرفة في إعداد الموارد البشرية، جاء برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي فقد خصصت الدولة أكثر من سبعة مليارات ريال للابتعاث للجامعات المرموقة في عدد من الدول المتقدمة على مدى خمس سنوات، وإلى جانب الجامعات الحكومية التي يصل عددها إلى نحو ٢٤ جامعة وسعت قاعدة التعليم العالي من خلال مشاركة القطاع الخاص بافتتاح الكليات الأهلية، من خلال تمكين القطاع الأهلي من إقامة مؤسسات تعليمية لا تهدف إلى الربح وذلك على أسس إدارية وعلمية واقتصادية ومالية سليمة.

أكثر من ٤٥ مليار ريال ضختها (أرامكو) السعودية لإنجاز الجامعة في وقت قياسي

معالي وزير البترول علي النعيمي الرجل الذي فاجأ الجميع, وأنجز المشروع في وقت قياسي بسواعد وعقول شركة «أرامكو»

ولأن البحث العلمي مكمل للنشاط التعليمي ورافد مهم له في الجامعات بصفته ركيزة التطوير والتقدم في كل مجالات العلوم ، ولكونه وسيلة ترسيخ مفاهيم اقتصاد المعرفة المثلى، فقد تم تشييد جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية في المملكة العربية السعودية لتكون جامعة دولية للأبحاث على مستوى الدراسات العليا تكرس جهودها لانطلاق عصر جديد من الإنجاز العلمي في المملكة ويعود أيضًا بالنفع على المنطقة والعالم، وهي رؤية لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود رأودته منذ عشرات السنين، وعندما أراد تنفيذها وتطبيقها أوكل المهمة إلى وزير البترول علي النعيمي، ذلك الرجل الذي صنع المستحيل وفاجأ الجميع، عندما استطاع أن ينجز هذا الصرح العلمي العالمي بفترة قياسية وتنفيذ متناه الدقة والنجاح، بسواعد وعقول رجال شركة «أرامكو» التي تبعد في اختصاصاتها الرئيسية كل البعد عن هذا المجال، ولكن بفضل توجيهات وإشراف الوزير النعيمي وإيمان أسرة الشركة بأهمية هذا العمل وجديته، فاقت النتائج التوقعات وولد صرح جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية.

ورعى خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود- حفظه الله- حفل افتتاح الجامعة، بحضور أصحاب الجلالة والفخامة والسمو والدولة والمعالي قادة وممثلي عدد من الدول العربية والإسلامية والصديقة. وقام حفظه الله خلال الافتتاح بتكريم الوزير النعيمي ومنحه وشاح الملك عبدالعزيز من الدرجة الثانية، كما أعطى الملك المفدى لرئيس شركة أرامكو وكبير الإداريين التنفيذيين خالد الفالح وسام الملك عبدالعزيز من درجة الامتياز، وللنائب الأعلى لرئيس شركة أرامكو والمدير

«جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية» أكبر صـرح تعليمي للأبحاث في العالم

التنفيذي للجامعة وليد البديوي وسام الملك عبدالعزيز من الدرجة الأولى.

بمناسبة افتتاح الجامعة قال معالي وزير التعليم العالي الدكتور خالد بن محمد العنقري، إن وجه المملكة يشرق بأحداث تاريخها العظيم وتتزايد فضائلها مع مرور الأعوام رسوخاً وتماسكاً وازدهاراً وتيمناً بذكرى اليوم الوطني، مؤكداً أن التعليم العالي في المملكة حظي برعاية كاملة من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز ومتابعة دقيقة من سمو ولي عهده الأمين الأمير سلطان بن عبدالعزيز وسمو النائب الثاني الأمير نايف بن عبدالعزيز، وقد تم قبل أعوام قليلة اعتماد الخطط الكفيلة بإتاحة التعليم العالي في جميع ربوع المملكة وعدم تركيزه في المدن الرئيسية وسوف نرى في القريب العاجل بإذن الله نتائج تنفيذ هذه الخطوات المباركة الواعدة بمستقبل يبشر بتنمية نوعية شاملة لكل منطقة من بلادنا.

وألقى رئيس جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية البروفيسور تشون فونغ شيه كلمة أكد فيها ثقته أنه سيأتي اليوم الذي نرى فيه الجامعة راسخة في هذا المركز الحيوي بينما يجري الاعتراف بدورها المحفز بالنمو الاقتصادي للمملكة العربية السعودية على نطاق واسع في الداخل والخارج، وتوقع البروفيسور تشون فونغ شيه في كلمته التي ألقاها أثناء افتتاح الجامعة أن تحقق الجامعة بعد جيل واحد حلم خادم الحرمين الشريفين بأن تكون ملتقى للعلوم والبحوث ومنارة من منارات المعرفة للأجيال المقبلة، متمنياً لها دوام النمو والازدهار وأن تبقى هبة نابضة للحياة من أجل أجيال العالم المقبلة.

معالي وزير التعليم العالي الدكتور خالد بن محمد العنقري، أن وجه المملكة يشرق بأحداث تاريخها العظيم

وتم افتتاح الجامعة في شهر سبتمبر ٢٠٠٩ لتمنح درجات علمية في ١١ مجالًا دراسيًا. ويشغل حرم الجامعة الرئيس مساحة تزيد على ٣٦ مليون متر مربع على شاطئ البحر الأحمر في ثول على بعد ٨٠ كيلومترًا تقريبًا شمال مدينة جدة ثاني أكبر مدن المملكة العربية السعودية، والتخصصات العلمية الدقيقة التي تدرسها الجامعة جاءت كنتيجة طبيعية للاحتياج الفعلي لخريجين ومتخصصين في هذه التخصصات، ومنها على سبيل المثال لا الحصر الرياضيات وعلوم هندسة الحاسب الآلي، والهندسة الفيزيائية والكيمياء، وهندسة البيئة وعلوم الأرض وتقنية النانو.

أكثر من ٢٠ مليار ريال تنفقها السعودية لأول وأكبر جامعة لتعليم المرأة في العالم

على عكس الافتراءات الغربية التي تدعي تهميش المملكة العربية السعودية للمرأة في مجال العمل والتعليم، كانت سياسة المملكة قد صيغت بحكمة واهتمام وتركيز على تعليم المرأة وفق الضوابط التي أقرتها الدولة في جعل تعليم المرأة غير مختلط، وتوجيه المناهج الدراسية وجهة إسلامية وجعل التعليم مجاني ليكون في متناول جميع أبناء المملكة .ولم يقف تعليم المرأة عند هذا الحد بل تطور ليأخذ طريق التعليم العالي متمثلاً في التعليم الجامعي، بالإضافة إلى الكليات التي افتتحتها رئاسة تعليم البنات، وبالتالي يمكن القول بأن تعليم المرأة كان يسير وفق خطة تنموية مدروسة وفي تطور مستمر، وقد انعكس ذلك التطور في الإقبال الكبير على التعليم والزيادات الكبيرة لأعداد المدارس.

وفي عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز تم افتتاح جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن، التي تعتبر أول جامعة في المملكة العربية السعودية خاصة للبنات. وأولت المملكة اهتماما كبيراً بالجامعة. لهذا السبب كان اختيار الشخص المسؤول عن تأسيس هذه الجامعة وإخراجها إلى النور دقيقاً جداً، وحظي به معالي وزير المالية الدكتور إبراهيم بن عبدالعزيز العساف، الذي وصف صعوبة هذه المهمة التي أوكلت إليه من قبل خادم الحرمين الشريفين، عندما قال في افتتاح هذه الجامعة» كلفتموني قبل سنتين ونصف بالإشراف على جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن، لأن تكون رمزا لمشاركة المرأة وبناء الوطن، وأن ينتهي بناؤها خلال سنتين، وأن لا يدخر مالاً أو جهداً في سبيل تحقيق ذلك، وعلى إنهاء المشروع في وقت محدد، حتى أنكم أمرتم بوضع كاميرات للنقل المباشر لمتابعة الموضوع على ٢٤ ساعة من قبلكم شخصياً، وها نحن نحتفل بعد سنتين وشهرين لبناء المدينة التي تعد أكبر مشروع على مستوى العالم من حيث الحجم والمكونات، وأسرع مشروع في العالم بمثل هذه المواصفات يتم الانتهاء منه في هذه المدة الوجيزة».

وقال معالي وزير المالية الدكتور إبراهيم بن عبدالعزيز العساف أثناء حفل افتتاح الجامعة «إن المدينة الجامعية تعد صرحاً عمرانياً وتقنياً، وبحول الله ستكون صرحاً علمياً عالمياً بما تضمه من قدرات بشرية ومن مراكز أبحاث وكليات علمية وطبية». وأشار العساف إلى أن تصميم المدينة تم وفقا لأحدث المواصفات البيئية وتوفير الطاقة ومن ذلك نظام تسخين المياه عن طريق الطاقة الشمسية كما تم تطبيق أحدث المعايير لجعلها صديقة لذوي وذوات الاحتياجات الخاصة في جميع أرجائها بما في ذلك قطار نقل الركاب الآلي الذي روعي في إنشائه

وتشغيله الجوانب البيئية ولقد تم تنفيذ وتجهيز المشروع من قبل شركات ومؤسسات ومصانع سعودية وموردين سعوديين تجاوز عددهم ألفي شركة ومورد, لافتاً إلى أن عدد العاملين يومياً في المواقع في أجزاء من مراحل التنفيذ وصل إلى أكثر من ٧٥ ألف شخص ما بين مهندس وفني وعامل، وتضم المدينة الجامعية لجامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن، أول جامعة مخصصة لتعليم النساء في العالم، نحو ١٥ كلية في مختلف التخصصات النظرية والعلمية منها ٥ كليات طبية، ومستشفى تعليمي بسعة ٧٠٠ سرير، ومركزاً للأبحاث مجهزاً بأحدث الوسائل، ومركزاً لتنمية المهارات السريرية، فضلاً المنطقة السكنية وتتكون من ١٤٤٠ فلا ووحدة سكنية لأعضاء هيئة التدريس، وسكن للطالبات يستوعب أكثر من ١٢,٢٠٠ طالبة.

وأنشئت أول كلية من الكليات المعنية في الجامعة وهي كلية التربية عام ١٣٩٠هـ (١٩٧٠م) ثم تبعها بعد ذلك إنشاء الكليات الأخرى حتى بلغ عدد الكليات الكائنة في منطقة الرياض (٢٣) كلية مثّلت الكليات التي احتضنتها الجامعة في بداية مولدها، وتقول مديرة الجامعة الدكتورة هدى بنت محمد العميل: أن الجامعة تعد إنجازا وحرصا متميزا من خادم الحرمين الشريفين لتأهيل وتعليم بنات هذا الوطن، لتنفتح أمامهم آفاقاً جديدة ومتنوعة خدمة لمجتمعها واحتراماً لسوق عملها ولعقلها وكشريك مهم في عملية التنمية الشاملة الاجتماعية والاقتصادية. مشيرة إلى أنها رؤى شمولية لا تقتصر على التأهيل الأكاديمي وحده بل تمتد إلى العلمي والمهني وبناء الشخصية أسمى بناء وفق تعاليم ديننا وقيمنا وأخلاقنا.

وتسعى وزارة التعليم العالي لأن تصبح جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن إحدى الجامعات العلمية المتميزة في مجال التعليم الجامعي وتهيئة الكوادر البشرية من خلال التزامها بتطبيق معايير الجودة الشاملة والتطوير المستمر مع التركيز على المساقات والمقررات والمهارات النوعية المطلوبة للخريجات ووضع تصورات للرؤى المستقبلية في ضوء المعطيات المحلية والعالمية، بما يضمن لخريجاتها القدرة على الأداء المتميز في سوق العمل.

وتمتاز جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن بأنها من المشاريع التعليمية العملاقة عالمياً من حيث ميزانيتها وسرعة تنفيذها،

معالي وزير المالية الدكتور إبراهيم بن عبدالعزيز العساف «أن المدينة الجامعية تعد صرحاً عمرانياً وتقنياً وبحول الله ستكون صرحاً علمياً عالمياً بما تضمه من قدرات بشرية ومن مراكز أبحاث وكليات علمية وطبية».

وتستوعب الجامعة نحو ٤٠ ألف طالبة تشكل نحو ٦٠٪ من خريجات الثانوية في المملكة، وقد بني من أجلها مدينة جامعية متكاملة وضخمة هي الأولى للبنات على مستوى العالم، وهنا لابد من الإشارة إلى الدور الكبير الذي لعبته وزارة المالية في تمويل المشروع والوفاء بالتزاماته بشكل سخي وذكي، قلص من فترة إتمامه وإنجازه إلى أقصر مدة عرفتها المشاريع المماثلة بالحجم أو المساحة في العالم.

السعوديّة تتـجأوز الأزمة
وتثبِّت موقعها على الخارطة الاقتصادية العالمية

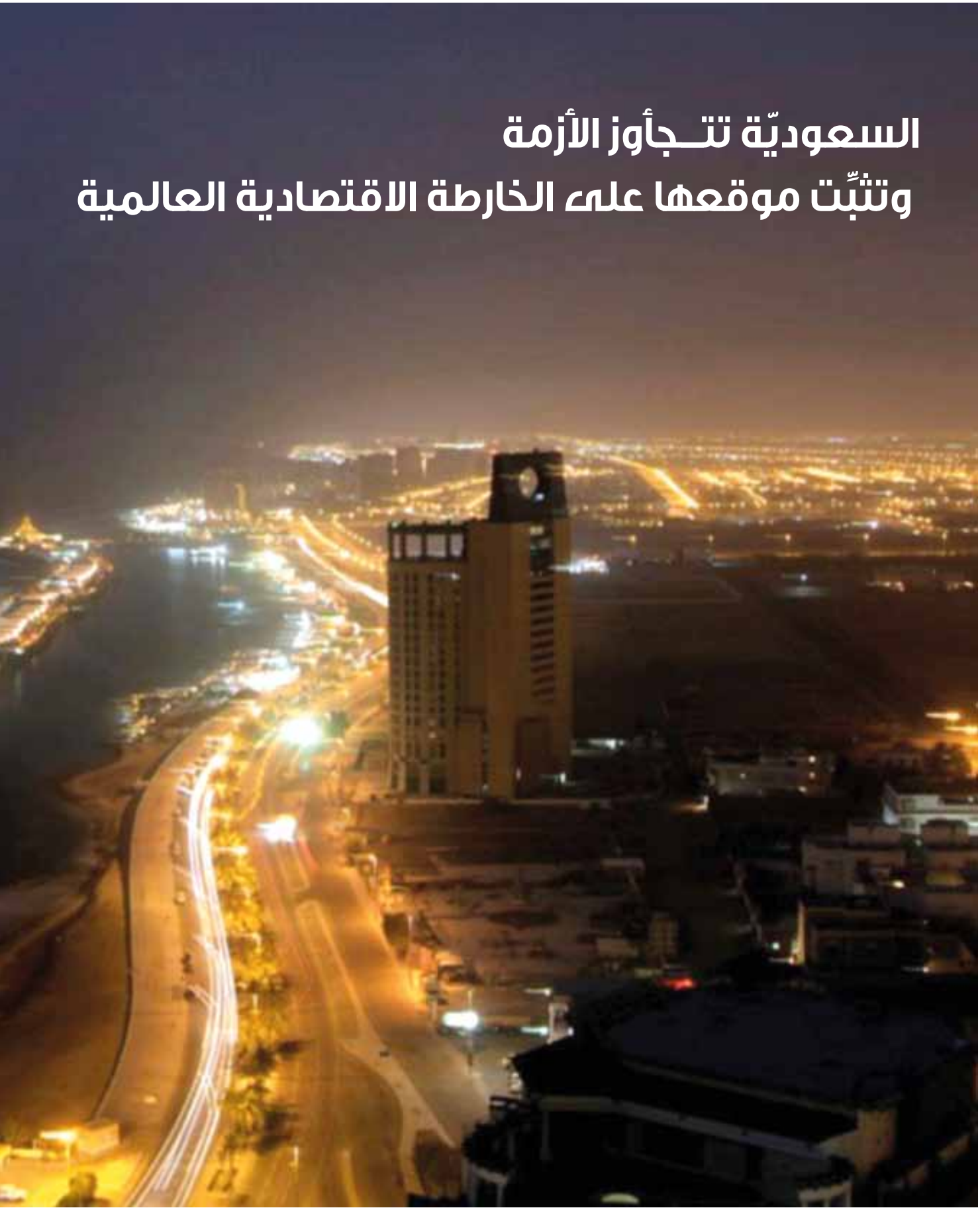

نادي المال والأعمال- خاص

شهدت السعودية خلال السنوات الخمس الماضية نمواً متواصلاً في الاقتصاد وقوة في البنية التحتية لأنظمة وتشريعات القطاعات الاقتصادية والمالية، الأمر الذي جعل منها نموذجاً متفردا بين الدول التي واجهت الأزمة المالية العالمية الأخيرة التي ضربت أنحاء العالم في العام ٢٠٠٨، وذلك بالإضافة إلى جملة من الإجراءات والتدابير التي اتخذتها القيادة الرشيدة ممثلة بخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز آل سعود-حفظه الله، من أجل مواجهة تداعيات تلك الأزمة على اقتصاد ازدهر خلال السنوات الخمس الماضية بفضل توجيهات جلالته، ليصبح من خلال بنيته ومدنه الاقتصادية والصناعية حاضراً في مقدمة دول العالم على الخارطة الاقتصادية العالمية. وكانت المملكة قد حققت ميزانيات تاريخية خلال الأعوام الماضية، الأمر الذي أسهم في تعزيز التنمية الاقتصادية التي أمر بها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن العزيز آل سعود، الذي كان لإعلانه في افتتاح اجتماع قمة مجموعة العشرين في ٢٠٠٨، لتنفيذ برنامج الاستثمار للقطاعين الحكومي والنفطي برصد نحو ٤٠٠ مليار دولار خلال الخمس سنوات المقبلة، خطوة واضحة المعالم في ظل تباطؤ الاقتصادي العالمي، وقد وأسهمت تلك الخطوة في إنعاش الحالة الاقتصادية للبلاد وإعادة الثقة في الاقتصاد بصفة عامة.

وقد أعلنت السعودية عن الميزانية الأخيرة بمستويات تاريخية للعام المالي ٢٠١١ مقدرة إياها بـ٥٨٠ مليار ريال، وإيرادات متوقعة تبلغ ٥٤٠ مليار ريال، وتعمل السعودية أيضا على تعزيز إسهامات القطاع الخاص في عمليات التنمية التي تعمل عليها الحكومة، وذلك من خلال الرؤية التي تحملها خطة التنمية التاسعة، والتي أقرت لها مبالغ تصل إلى ١,٤ تريليون ريال (٣٧٤ مليار دولار) خلال الأعوام ما بين ٢٠١٠ وحتى ٢٠١٤، وتشتمل خطة التنمية التاسعة على تسريع عملية التنمية وترسيخ استدامتها، وتحقيق تنمية متوازنة بين مناطق المملكة، والاستمرار في تحسين مستوى معيشة المواطنين والارتقاء بنوعية حياتهم.

وجاءت الخطة التي أقرتها الحكومة السعودية مؤخرا لتواصل مسيرة الخطط السابقة، وذلك من خلال توجهات الدولة وثوابتها والمتمثلة في الإسهام ببناء حضارة إنسانية في إطار القيم الإسلامية السمحة بمثلها الأخلاقية الرفيعة، وترسيخ أسس الدولة وهويتها وإرثها العربي والإسلامي، والمحافظة على الأمن الوطني الشامل، وتعزيز الوحدة الوطنية ودعم مقوماتها، وضمان حقوق الإنسان، والمحافظة على الاستقرار الاجتماعي، وتعزيز رسالة الأسرة في المجتمع، وتحقيق التنمية الشاملة المستدامة.

وتستند هذه الخطة في صياغة توجهاتها بحسب ما ذكرته وزارة الاقتصاد والتخطيط على الرؤية المستقبلية بعيدة المدى للمملكة حسبما عبر عنها في الاستراتيجية بعيدة المدى للاقتصاد الوطني حتى عام ٢٠٢٤ من جهة، وعلى ما حققته خطة التنمية الثامنة من تقدم في هذا المجال من جهة أخرى، حيث تشير الوزارة إلى أن الخطة تستند في توجهاتها إلى أهدافها العامة التي اشتملت على تسريع عملية التنمية وترسيخ استدامتها، وتحقيق تنمية متوازنة بين مناطق المملكة، والاستمرار في تحسين مستوى معيشة المواطنين والارتقاء بنوعية حياتهم، وتقليص معدلات البطالة والوصول بها إلى أدنى مستوى ممكن.

٥٨٠ مليار ريال ميزانية المملكة العربية السعودية للعام ٢٠١١, وإيرادات متوقعة بـ٥٤٠ مليار

إن الإصلاحات الاقتصادية التي شهدتها المملكة في عهد خادم الحرمين الشريفين، انعكست بصورة إيجابية على تصنيفها في تقرير أداء الأعمال الذي يصدره البنك الدولي حيث صنفت المملكة عام ٢٠٠٩م في المركز الثالث عشر بين مئة وثلاث وثمانين دولة تصنف أفضل بيئة استثمارية في العالم، وتتويجاً للسياسة المالية والنقدية الحكيمة التي انتهجتها حكومة الملك حفظه الله، أكدت مؤسسة التصنيف العالمية (فيتش) متانة الاقتصاد والقوة المالية للمملكة العربية السعودية, وحسن إدارتها لاستثماراتها الخارجية واحتياطياتها من النقد الأجنبي، والإشراف المنضبط على القطاع البنكي.

الهيئة العامة للاستثمار تؤسس مدناً اقتصادية تتجاوز تكلفتها ٢٢٥ مليار ريال

يقول عمرو بن عبدالله الدباغ محافظ الهيئة العامة للاستثمار، إن الهيئة سعت في سياق البرنامج الشامل الذي وجه به خادم الحرمين الشريفين حفظه الله، لتحسين بيئة الاستثمار في المملكة، إلى تحديد هدف واضح ومحدد، ويسهل التعريف به لدى جميع الجهات الحكومية ذات العلاقة بالاستثمار، ويمكن قياس التقدم الذي يتحقق فيه من خلال وصول المملكة إلى مصاف أفضل ١٠ دول في العالم من حيث تنافسية بيئة الاستثمار في نهاية عام ٢٠١٠».

كلام محافظ الهيئة العامة للاستثمار في السعودية إنما يعكسه ازدهار الاستثمار الأجنبي بالمملكة خلال السنوات الأربع الماضية، وهو ما يمكن تسميته بتلازم القول والفعل، تلك الصفة التي لطالما عرف بها الدباغ حتى قبل أن يتسلم قيادة الهيئة العامة للاستثمار، ومن خلالها استطاع أن يحول

معالي محافظ الهيئة العامة للاستثمار عمرو بن عبد اللّه الدباغ يصعد بالمملكة إلى مصاف بيئات الاستثمار بالعالم

المملكة إلى واحة جاذبة للاستثمار من كل بقاع العالم، وهذا ما تدلل عليه الأرقام بشكل واضح وجلي، حيث بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إليها خلال العام ٢٠٠٨ ما قيمته ٣٨,٣ مليار دولار أمريكي، بزيادة مقدارها ٥٧,٢ في المائة مقارنة بالعام الذي سبقه.

لقد ساهمت الفرص الاستثمارية المتنوعة و الجهود التي تبذلها المملكة العربية السعودية بهدف تنويع اقتصادها في جعلها في وضع يدعو للتفاؤل بما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر، وكون المملكة أكبر مستقبل للاستثمارات الأجنبية المباشرة فقد ساهم ذلك، بشكل كبير في دعم سعيها الحثيث لتصبح من بين قائمة الاقتصادات العشرة الأكثر تنافسية في العالم بنهاية عام ٢٠١٠، معتمدة في ذلك على الجهود الكبيرة التي تبذلها الهيئة في مجال توفير البيئة التشريعية والقانونية اللازمة للمستثمرين من جهة، وتقديم كافة الخدمات اللازمة للمستثمرين في مختلف مراحل العمل وبأقصى درجات المرونة والسرعة.

لقد حققت المملكة العربية السعودية في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود- حفظه الله، نمواً اقتصادياً ملحوظاً رغم الأزمة المالية، ونظراً لاستقرار العوامل السياسية والاقتصادية في المملكة، فإن ثقة المستثمر تجاوزت المعدل الإقليمي، وباتت السعودية أحد أقطاب الاستثمار الأجنبي بالمنطقة، وتستحوذ بشكل مستمر على حصة الأسد من التدفقات المالية القادمة إليها.

مدنٌ اقتصاديّة تقود المملكة إلى العالمية في مؤشِّر التنافسيَّة

وفي سبيل تحقيق أهدافها أطلقت الهيئة العامة للاستثمار في السعودية، مشاريع المدن الاقتصادية بتكلفة فاقت الـ ٦٠ مليار دولار، ومساهمة زادت عن ١٥٠ مليار دولار أمريكي، ومرة أخرى كان عمرو الدباغ فارس العمل، وصنع من هذه المدن نماذج يحتذى بها عالمياً، وتدرس في صفوف العقارات والتجارة والحياة الاجتماعية والاقتصادية. حيث ينتج عن استثمار المملكة في هذه المدن ما يزيد عن مليون وظيفة، وبحلول عام ٢٠٢٠م يكون تعداد السكان في هذه المدن من ٤ – ٥ مليون نسمة.

تم إنشاء المدن الاقتصادية، على مواقع « الحقل الأخضر»، وبمفهوم استراتيجي كانت مواقعها حول المملكة لكي تقوم بدور إقليمي بارز، حيث أن هذه المدن ستعكس السمات المدنية الحديثة ويستخدم فيها أحدث خدمات الأنظمة الرقمية والبنية التحتية. وقد تم تطوير هذه المدن انطلاقاً من أحدث التصاميم وأكثرها ذكاءً في العصر الحديث ويشمل ذلك البنية التحتية المتطورة، والاستمرارية الدائمة لكل تلك الأنظمة التي تشكل ترابطاً مثالياً في كل الأوقات إن البيئة الايجابية والداعمة للأعمال بجانب الحوافز المغرية للاستثمار ستحدث تنافساً ملحوظا ومردوداً إيجابياً لكافة المشاريع بهذه المدن، إضافة إلى البعد الصناعي داخل تلك المدن، حيث إن هناك اعتبارات كثيرة وضعت لجعل الحياة داخل هذه المدن وفق أرقى المستويات؛ وتعد تلك الفكرة هي الأساس في تصميم هذه المدن، فالتعليم، والرعاية الصحية، والنواحي الترفيهية على أحدث المستويات العالمية، لذلك فإن الحياة داخل المدن الاقتصادية تتسم بطراز رفيع من العيش، والعمل فيها يتم بمواصفات عالمية.

إن الصورة التي تعكسها تلك المدن الحديثة، ليست مثل «مناطق حرة « أو «منطقة صناعية»، ولكن أكثر من ذلك؛ فهي مناطق حديثة وحضارية تم تخطيطها بإتقان وصممت لتلائم الحياة في الجانبين العملي والترفيهي، حيث إن الهيئة العامة للاستثمار تعمل مع أبرز المؤسسات البيئية لضمان تصميم هذه المدن استناداً إلى بيئة مثالية عصرية؛ لتكون في مصاف المستويات العالمية المعتمدة في مثل تلك المشاريع.

٦٠ مليار دولار كلفة مشاريع المدن الاقتصادية

وتوفر المدن الاقتصادية بيئة مثالية لهؤلاء الذين يعيشون ويعملون فيها، حيث النسبة المتدنية للتلوث البيئي والإسكان الحديث المصمم بأساليب عالمية عالية الجودة، والمرافق الرياضية المتطورة ومراكز الاستجمام، ومراكز العناية الصحية المتخصصة على أحدث طراز عالمي، مدارس عالمية تقدم مناهج عالمية لأطفال العاملين من كافة أرجاء العالم. وهناك مراكز التسوق الضخمة (المولات) والمطاعم التي تقدم أجود أنواع الأطعمة المختلفة من كافة بقاع العالم. تقدم هذه المدن الاقتصادية مستويات قياسية عالمية للعيش والعمل في المملكة، وتوفر مكاناً مريحاً ومتطوراً لرجال الأعمال الجدد وعائلاتهم.

مركز الملك عبد اللّه المالي بوابة الاستثمار العالمي المقبل في المنطقة

نادي المال والأعمال - الرياض

يعتبر مشروع مركز الملك عبد الله المالي «KAFD» من أبرز المشاريع الاقتصادية على صعيد العالم، وذلك لضخامة المشروع الفريد من نوعه والذي يتفوق في مساحته وتنوع قطاعاته على نظيره «كناري وورف» في لندن الذي تبلغ مساحته ٣٤٥ ألف متر مربع، بينما يبلغ مشروع مركز الملك عبد الله المالي نحو ١,٦ مليون متر مربع.

وتسعى المملكة العربية السعودية من خلال هذا المشروع إلى تعزيز موقعها كعاصمة مالية للشرق الأوسط فضلاً عن كونها عاصمة العالم النفطية، حيث تصل كلفة المشروع إلى ٣٧,٥ مليار ريال سعودي ويضم مجمعات سكنية وتعليمية ورياضية وثقافية وتجارية إلى جانب المراكز المالية وبرج مكتبي مكون من ٤٠ طابقاً.

و، والتي ستضمن استمرارية الدور القيادي للمملكة العربية السعودية بوصفها صاحبة الاقتصاد والمركز المالي الأكبر

كلفته تقارب ٣٨ مليار ريال ومساحته ١,٦ مليون متر مربع

معالي الأستاذ محمد بن عبداللّه الخراشي، محافظ المؤسسة العامة للتقاعد

في المنطقة، وكذلك كونها واحدة من أفضل وجهات الاستثمار الرائدة في العالم حيث بلغت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة ما يزيد عن ١٣٥ مليار ريال في العام ٢٠٠٩.

ويشكل المركز بيئة عمل متكاملة مجهزة بأحدث وسائل الاتصال الفضائي والضوئي والذي يشكل عنصراً رئيسياً في تطور أعمال المركز، كما تم تزويده بكافة المرافق التي تضمن استمرارية عمله وتطوير أدائه المستقبلي، وبذلك يغدو المركز رقماً دولياً صعباً في عالم المال والأعمال.

وترغب العديد من الشركات والبنوك المحلية والعالمية الانتقال إلى الحي المالي الجديد للمساهمة بشكل فعال وقوي في تنويع نشاطات أحد أكبر مراكز الاقتصاد في العالم.

ويضم المركز أيضاً المقر الرئيسي «لهيئة السوق المالية»، ومقر السوق المالية السعودية «تداول»، ومقار العديد من المؤسسات المالية الأخرى وما يرتبط بها من شركات خدمات كمكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية والمحاماة، ومؤسسات التقييم والمؤسسات الاستشارية والمالية وشركات تقنية المعلومات.

ومن المتوقع افتتاح المركز في العام القادم والذي سيغير الخارطة الاقتصادية والمالية في المنطقة، مشكلاً عنصر الجذب الأقوى للاستثمارات داخل المملكة فيما تتظافر الجهود لتوحيد القنوات الاقتصادية والمالية للرقي بالمستوى المعيشي للمواطن السعودي، وجدولة المشاريع الاستثمارية المنوي إشادتها داخل البلاد.

وسيشكل المركز علامة فارقة في عالم الاقتصاد من خلال جمع كل عناصر النجاح المالي بدءاً من الموقع المتميز الذي يتربع في إحدى ضواحي عاصمة المملكة العربية السعودية الرياض، من حيث سهولة الوصول إليه عبر المطار، وكذلك قدرته العالية في استيعاب الأيدي العاملة وأصحاب المهارات والاختصاص في

القطاعات المالية والقطاعات ذات العلاقة، فضلاً عن تواجد البنوك والمؤسسات المالية إضافة إلى مكاتب مؤسسات الخدمات الأخرى.

أما معالي الأستاذ محمد بن عبدالله الخراشي، محافظ المؤسسة العامة للتقاعد، فقال: (إن المؤسسة العامة للتقاعد تتبنى برامج استثمارية تعود بالنفع على حقوق المتقاعدين وتساعد في تعزيز الموارد المالية للمؤسسة، ولقد جاء استثمار المؤسسة في هذا المشروع انسجاماً مع هذه السياسة ، وسوف تقوم المؤسسة بتملك وتطوير كامل المشروع وإتاحة الفرصة لهيئة سوق المال والجهات الحكومية الأخرى مثل مؤسسة النقد وكذلك الشركات ذات العلاقة كالتأمين والبنوك والخدمات المالية بالحصول على مواقع مناسبة لها مجهزة بأحدث المستويات العالمية وقد بدأت المؤسسة بالفعل في إتخاذ الخطوات اللازمة لذلك. وتتوقع المؤسسة أن يخلق هذا المشروع بيئة عمل عالية الجودة ومناسبه لجذب الفرص الاستثمارية الجيدة) .

المكرمة الملكية هزَّت العالم وفرّجت الأسارير

تزامناً مع عودته من رحلته الطيبة الميمونة للنقاهة بعد نجاح الجراحة التي أجراها في نيويورك, أصدر خادم الحرمين الشريفين مكرمته الملكية السامية السخية التي تجاوزت ميزانيتها أربعمئة مليار ريال سعودي, تتضمن ثلاثة عشر أمراً ملكياً؛ الجانب الأكبرمنها يتعلق بتوزيع إعانات اجتماعية للسعوديين تصل قيمتها إلى ١٤٠ مليار ريال، تستهدف رفع المستوى المعيشي للمواطنين، وتوفير أسباب الحياة الكريمة لهم، وتوسيع خدمات الرعاية والتنمية الاجتماعية وتطويرها، إضافة إلى توفير السكن ومواجهة البطالة وتوفير فرص عمل للخريجين من أبناء الوطن.

كذلك تضمنت الأوامر الملكية، إقرار لائحة بمسمى «لائحة الحقوق والمزايا المالية» خاصة بموظفي الدولة، وضم الطلبة والطالبات الذين يدرسون خارج المملكة على حسابهم الخاص في عدد من التخصصات إلى برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي، وتقديم الدعم المادي لكافة الأندية الأدبية والرياضية بالمملكة، والعفو عن سجناء الحق العام وفق الضوابط المقررة، وإحداث ١٢٠٠ وظيفة بالأجهزة الرقابية لتعزيز قدراتها على الرقابة والتحقيق والادعاء العام بالشكل المأمول، ورفع مستوى وكفاءة هذه الأجهزة المهمة.

وشملت الأوامر الملكية أيضا، مواجهة مشكلة البطالة من خلال توظيف جزء من موارد صندوق الموارد البشرية المالية لإقرار إعانة مالية مؤقتة للشباب الباحث عن العمل في إطار حل عاجل وقابل للتطبيق في هذه المرحلة، وتوفير هذا الدعم من احتياطي صندوق تنمية الموارد البشرية لفترة مبدئية لا تتجاوز عاماً واحداً،

٤٠٠ مليار ريال للتنمية ورفع المستوى المعيشي

يتم خلالها دراسة نطاق نظام التأمينات الاجتماعية بهدف إحلال العمالة الوطنية بدلاً من الوافدة ومما يمكن المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، من وضع برنامج للتأمين التعاوني للمواطنين العاطلين عن العمل، ودعم الباحثين عن العمل باستخدام مواردها الذاتية لتكون الباكورة الأولى لحزمة من الحوافز والتنظيمات التي ستدعم برنامج السعودة.

اهتمت المكرمة السامية لخادم الحرمين الشريفين حفظه الله، بالإسكان، وهذا ما كان جليا في نصها الذي جاء فيه:

«من منطلق أهمية توفير السكن الكريم لأبنائنا وبناتنا من المواطنين، وانطلاقاً من الأمانة الملقاة على عاتقنا التي تحتم علينا بحث أفضل السبل لتحقيق ذلك ، فهموم المواطن همومنا وراحته من راحتنا ديناً وأمانة ، لذلك :أمرنا بما هو آت :أولاً : دعم ميزانية الهيئة العامة للإسكان بمبلغ مقداره خمسة عشر ألف مليون ريال. ثانيا: على الهيئة العامة للإسكان ، الإسراع في ترسية مشاريع الإسكان ورفع تقرير شهري حول سير العمل للديوان الملكي للعرض علينا. ثالثا : يبلغ أمرنا هذا للجهات المختصة لاعتماده وتنفيذه».

وقد أعلنت وزارة الإسكان عددا من الخطوات التي تحدد أولويات بناء مشاريع الإسكان الحكومي التي أعلن عنها مؤخراً، والتي تتمثل بنحو ١٨مشروعاً موزعة على جميع مناطق المملكة المختلفة، وقد رفع معالي وزير الإسكان الدكتور شويش بن سعود الضويحي خالص الشكر والتقدير لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود – حفظه الله -، على حرصه الدائم على توفير السكن المناسب لأبنائه المواطنين، وتحقيق الرفاهية لهم.

وقال بمناسبة صدور الأمر الملكي الكريم بدعم الهيئة العامة للإسكان بمبلغ ١٥ مليار ريال» نعجز عن وصف الجهود التي يبذلها خادم الحرمين الشريفين لتحقيق سبل الرفاهية للمواطنين، وسعيه الدائم لتلمّس حاجاتهم وتحقيق أحلامهم في تملّك منازل ذات مواصفات متميّزة، إذ تأتي هذه المكرمة الملكية المتمثّلة بدعم ميزانية الهيئة العامة للإسكان، لتؤكد مدى حرصه الكبير – أيده الله - على أبناء وطنه، والعمل بجميع السبل على تذليل جميع العقبات التي تواجههم، والمتعلّقة بالجانب الإسكاني». وأوضح أن الدعم الكبير الذي أمر به خادم الحرمين الشريفين ل «الهيئة العامة للإسكان» سيكون له دور كبير في زيادة قدرتها على تأمين عدد كبير من المساكن في مناطق المملكة كافة، لافتاً النظر إلى أن الهيئة ستعمل على الإسراع في ترسية مشاريع الإسكان ورفع تقرير شهري حول سير العمل لخادم الحرمين الشريفين، مؤكداً أنها ستمضي قُدماً نحو تحقيق جميع التطلّعات المأمولة، والمنتظرة من قِبل الشعب السعودي كافة، للوصول إلى رؤية خادم الحرمين الشريفين ، في تحقيق حاجات المواطنين».

معالي وزير الإسكان الدكتور شويش بن سعود الضويحي، نعجز عن وصف الجهود التي يبذلها خادم الحرمين الشريفين لتحقيق سبل الرفاهية للمواطنين وسعيه الدائم لتلمّس حاجاتهم وتحقيق أحلامهم

ميزانياتٌ ضخمة ونموٌّ مستمر والمواطن يتصدّر قائمة الأولويات

٦٠ مليار درهم استثمارات المدن الصناعية

يقول مدير عام هيئة المدن الصناعية ومناطق التقنية «مدن» الدكتور توفيق بن فوزان الربيعة «كل ريال أنفقته المملكة على المدن الصناعية سيعود على الاقتصاد الوطني بـ٦٦ ريالاً، مما يعني أن المبالغ التي صرفت خلال السنوات الأربع الماضية سيعود نفعها على الاقتصاد المحلي بنحو ٤٦٢ مليار ريال». هذه ليست مبالغة وإنما هي حقيقة بات الجميع يستشعرها على أرض الواقع، فالربيعة بات يعرف برجل الصناعة الأول في المملكة، وما استطاع تحقيقه في المدن الصناعية، في ظل توجيهات خادم الحرمين الشريفين، أصبح محط اهتمام وحديث في العالم أجمع، وتحولت السعودية من خلاله من بلد نفطي صرف إلى بلد ينافس فيه القطاع الصناعي بشكل ملحوظ في دعم الناتج المحلي للدولة.

إن التكلفة الإجمالية لتأسيس وتوسعة وتطوير مشاريع المدن الصناعية في المملكة التي تم توقيعها خلال السنوات الأربع الماضية بلغ نحو ٧ مليارات ريال، فضلاً عن إنشاء ٤٠ مدينة صناعية جديدة في نهاية ٢٠١٥م»، وتشرف هيئة المدن الصناعية حالياً على ٢٠ مدينة صناعية منتشرة في جميع مناطق المملكة، وقد شهدت المدن الصناعية قفزات هائلة خلال السنوات الأخيرة بفضل الدعم اللامحدود الذي توليه حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز لقطاع الصناعة في المملكة، إضافة إلى الخطط والاستراتيجيات التي أقرتها هيئة المدن الصناعية لتأسيس أو تطوير أو توسعة

سعادة الدكتور توفيق بن فوزان الرّبيعة الرجلُ الذي يسبق القول بالفعل

المدن الصناعية.

وتخطط الهيئة لزيادة عدد المدن الصناعية إلى أكثر من ٤٠ مدينة بحلول عام ٢٠١٥ ، وذلك بعد أن كان عدد هذه المدن لا يزيد عن ١٤ مدينة عام ٢٠٠٧، الأمر الذي من شأنه أن يضاعف المساحة المطورة للمدن الصناعية إلى ١٦٠ مليون متر مربع، وتشمل المدن الصناعية الجديدة التي تخطط هيئة المدن الصناعية لتطويرها حتى نهاية عام ٢٠١٥ توسعة سدير، توسعة الخرج ، شقراء ، الدمام ٣ ، جدة ٣ ، حفر الباطن ، الأحساء ٢ ، القريات، ضباء، القصيم ٢ ، الباحة ٢ ، رابغ .

وتبلغ المساحة الإجمالية لمشروع جدة ٣ الواقع شرق طريق الليث جنوب محافظة جدة نحو ٢٠ مليون متر مربع، فيما تبلغ تكلفة تنفيذ المشروع ٢٧٧ مليون ريال، حيث يشمل نطاق العمل في هذا المشروع تطوير شبكات الطرق وشبكات تصريف السيول، إنارة الطرق، شبكات الجهد المتوسط الكهربائي، أما مشروع الدمام ٣ فتبلغ مساحته الإجمالية ٤٨ مليون م٢ وبتكلفة تصل إلى ٢٥٠ مليون ريال، في حين تبلغ مساحة مدينة الرياض ٣ الواقعة في الحائر جنوب الرياض بالقرب من الإصلاحية نحو ١,٠٠٠,٠٠٠ م٢ ،حيث تبلغ التكاليف الإجمالية للمشروع ٢٤,٤ مليون ريال.

وتبلغ تكاليف تطوير المرحلة الأولى مع طريق الرابط للمدينة الصناعية في الباحة ٥٠ مليون ريال على مساحة تبلغ ١,٠٠٠,٠٠٠ م٢ من أصل مساحة إجمالية للمشروع تبلغ ٣,٠٠٠,٠٠٠ م٢ ، أما المدينة الصناعية في الخرج فتبلغ تكاليف

٤٠ مدينة صناعيّة سعوديّة جديدة بنهاية ٢٠١٥

تنفيذ المشروع ٥٤٥,٣ مليون ريال على مساحة إجمالية تصل إلى ٩٩,٤٨١,٠٠٠ م٢ ، في حين أن مساحة المرحلة الأولى من هذا المشروع تبلغ ٥,٠٠٠,٠٠٠ م٢ ، كما يبلغ عدد المصانع القائمة وتحت التأسيس في الخرج ١٧٢ مصنعاً

وتبلغ تكاليف تطوير مدينة سدير للصناعة والأعمال في مرحلتها الأولى نحو ١,٠٩ مليون ريال، في حين تبلغ مساحة المرحلة الأولى من المشروع ٨,٠٠٠,٠٠٠ م٢ ، في حين وصلت تكاليف تطوير مشروع جدة ٢ إلى ٧٣١ مليون ريال وعلى مساحة اجمالية تبلغ ٨,٠٠٠,٠٠٠ م٢ ، أما مشروع المدينة الصناعية في الزلفي فتبلغ تكاليفه ٨ مليون ريال وبمساحة إجمالية بلغت ١٨,٠٠٠,٠٠٠ م٢.

وتبلغ تكاليف تنفيذ مشروع المدينة الصناعية في شقراء ٥ ملايين ريال والمساحة الإجمالية للمشروع تبلغ ٩,٦ مليون م٢ ، أما القصيم فتبلغ تكاليف تنفيذه ٣٢ مليون ريال ومساحة التطوير تصل إلى ١,٣٠٠,٠٠٠ م٢ ، وفي الطائف بلغت تكاليف تنفيذ المشروع ٤,٩ مليون ريال ، ومشاريع التطوير في الرياض ١ & ٢ تبلغ ٤٤٩ مليون ريال.

كل ريال أنفقته المملكة على المدن الصناعية سيعود على الاقتصاد الوطني بـ٦٦ ريالا

تقدم الاستراتيجية الوطنية للصناعة رؤية وطنية للدور المحوري لقطاع الصناعة في النمو وفي التنمية وفي ترسيخ واستدامة الثروة في المملكة، عن طريق تعظيم عائدات ثرواتها الطبيعية واستثمارها لتوطين الخبرات البشرية المنتجة ولتنويع الاقتصاد، كما تقدم رسماً لوسائل تحقيق ذلك الدور بما في ذلك آليات الإدارة الفعالة والقوانين المحدثة والتمويل اللازم.

وقد صيغت هذه الاستراتيجية استناداً إلى تحليل تفصيلي للوضع الراهن للصناعة في المملكة العربية السعودية، والتوجهات الاقتصادية والتقنية في العالم، ومناقشات مستفيضة حول سمات الاقتصاد والمجتمع السعودي، واجتماعات عدة شارك فيها أطراف العلاقة الصناعية في القطاعين العام والخاص، كما تمت الاستفادة من دراسات عدة للتجارب العالمية في التنمية الصناعية.

وتتبنى الاستراتيجية تحقيق الدور المأمول للصناعة في توجه المملكة نحو الاقتصاد القائم على المعرفة وأولها المعرفة في حقول الطاقة والبتروكيمأويات، بما فيه من تعزيز للقدرات الابتكارية والتنافسية والتنويع الصناعي.

عمليات الخفجي المشتركة
AL KHAFJI JOINT OPERATIONS

kjo.com.sa

نبذة مختصرة

تزامنت بدايات استغلال الموارد الهيدروكربونية في المنطقة المحايدة المقسومة مع بداية تاريخ صناعة النفط والغاز في المملكة العربية السعودية. ففي عام ١٩٥٨، تم تأسيس اللبنة الأولى للشركة بعدما استحوذت شركة الزيت العربية على حقوق الاستكشاف الحصرية في المنطقة المغمورة من المنطقة المحايدة المقسومة بموجب اتفاقيتي الامتياز المبرمة مع حكومتي المملكة العربية السعودية ودولة الكويت. وبعد انتهاء تلك الاتفاقيتين عام ٢٠٠٠ مع الجانب السعودي وعام ٢٠٠٣ مع الجانب الكويتي على التوالي، حيث انبثقت كل من شركتي أرامكو لأعمال الخليج عن أرامكو السعودية والشركة الكويتية لنفط الخليج عن مؤسسة البترول الكويتية تمثلت في عمليات الخفجي المشتركة بحلتها الجديدة.

تتميز عمليات الخفجي المشتركة بالتزامها المستمر في تحقيق أعلى مستويات الجودة في منتجات النفط والغاز من خلال استخدامها لأحدث الأساليب والتقنيات المتاحة لتصل إلى غايتها المنشودة في أن تكون رائداً في عمليات النفط والغاز على مستوى منطقة الخليج ومثالاً فريداً على التعاون الدولي والعمل بروح الفريق الواحد. وفي سبيل ذلك، استكملت عمليات الخفجي المشتركة برنامج إعادة هيكلة أعمالها الرامي إلى تحقيق الانسيابية في عملياتها واعتمدت برنامجاً رأسمالياً للإنشاء وإعادة التأهيل بقيمة مليار ومائتين الف دولار أمريكي. وبالتزامن مع ذلك، عملت الشركة بنفس الروح من الحرص والاهتمام على الوفاء بكافة التزاماتها ومسؤولياتها تجاه موظفيها ومجتمعها وبيئتها بكفاءة واقتدار.

وفي الوقت الراهن، دخلت عمليات الخفجي المشتركة في حقبة زمنية جديدة من مسيرة التحديث والتطوير وأصبحت قادرة من خلال كفاءة موظفيها ومواردها على الوفاء بمتطلبات الطاقة على صعيد المملكة العربية السعودية ودولة الكويت، وعلى الصعيد العالمي على حد سواء.

تاريخ صناعة النفط في الخفجي

يعود تاريخ صناعة النفط في الخفجي الى منتصف عام ١٩٥٦م حيث أسس السيد «ياماشيتا تارو» ومجموعة من رجال الأعمال اليابانيين شركة البترول التجارية اليابانية المحدودة. وقد قام السيد «ياماشيتا» بأول زيارة له للمملكة العربية السعودية في فبراير ١٩٥٧م بهدف الحصول على امتياز نفطي وأجرى خلالها محادثات أولية مع كبار المسئولين في الحكومة. واستجابت الحكومة بعدها ووافقت على دراسة طلب الامتياز. وبهذه النتيجة المشجعة دعا السيد «ياماشيتا» الى تأسيس شركة الزيت العربية المحدودة ١٩٥٨م.

وفي يوليو ١٩٥٧م تم منح السيد «ياماشيتا» الصلاحية لإجراء المفاوضات باسم المالكين، وقد أرسلت الحكومة السعودية مبعوثا عنها للكويت من أجل دعوتها لعمل مشترك بشأن منح الامتياز الذي يشمل المنطقة المحايدة المغمورة المقسومة ما بين المملكة العربية السعودية ودولة الكويت.

وفي ديسمبر من العام نفسه انتهت المفاوضات بتوقيع اتفاقية الامتياز بين حكومة المملكة العربية السعودية وشركة البترول التجارية اليابانية المحدودة. وفي العاشر من فبراير ١٩٥٨م تأسست الشركة العاملة تحت ما سمي «شركة الزيت العربية المحدودة» وبناء على ذلك أحيلت لها جميع الحقوق والالتزامات المنصوص عليها بموجب تلك الاتفاقية من الشركة الأم «شركة البترول التجارية اليابانية المحدودة». وبمقتضى ذلك الاتفاق منحت حكومة المملكة العربية السعودية الشركة رخصة للتنقيب عن البترول واكتشافه لمدة لا تزيد عن عامين وامتياز للاستثمار لمدة أربعين عاما اعتبارا من تاريخ انتهاء الرخصة.

وفي الخامس من يوليو ١٩٥٨م منحت حكومة الكويت شركة الزيت العربية المحدودة الامتياز في نصفها المشاع من المنطقة المحايدة لمدة ٤٤ عاما بما في ذلك المدة التي يستغرقها الاستكشاف والدراسات الجيولوجية والذي سينتهي في العام ٢٠٠٢م.

وبدأت شركة الزيت العربية نشاطاتها في خور المفتح على بعد ٣٣ كم الى الشمال من الخفجي مباشرة بعد توقيع اتفاقيتي الامتياز في عامي ١٩٥٧، ١٩٥٨م. وعلى اثر اكتشاف الزيت عام ١٩٦٠م بكميات تجارية، تقرر أن تكون القاعدة الدائمة للعمليات في الخفجي وعلى اللسان المائي الكائن بها لتقام عليها كل المرافق البرية المساعدة في الإنتاج والشحن والمكاتب والسكن وغيرها من المنشآت التي تستدعيها عمليات الشركة المتطورة.

رؤيتنا ومهمتنا ..

استقبلت عمليات الخفجي المشتركة والتي تعد منتجا ومصدرا رائدا للنفط عقدها العاشر بتطلعات وآمال كبيرة ادراكا منها للإمكانيات الواعدة التي تحظى بها المنطقة المغمورة بالخفجي. و لازالت تتبوأ طليعة الشركات العاملة في هذه الصناعة وستبقى مثلا يحتذى به للتعاون الدولي وروح الفريق الواحد **لإنجاز جميع الأنشطة بشكل تنافسي وربحي ومسؤول، واستحداث قيمة مستمرة لجميع المساهمين** بهدف ..

"جعل عمليات الخفجي المشتركة النموذج لصناعة الزيت والغاز في الخليج"

kjo.com.sa

الطاقة
عبر الشراكة

عمليات الخفجي المشتركة هي شركة رائدة في مجال إنتاج وتصدير النفط. وقد استهلت الشركة عام ٢٠١٠ بتأكيد طموحها المتنامي لاستثمار كافة الإمكانات الطبيعية المتاحة ضمن المياه المغمورة والسواحل المتاخمة والتابعة لمنطقة الخفجي. وبعد مضي نحو خمسة وثلاثين عاماً على تأسيسها، تواصل عمليات الخفجي المشتركة ريادتها لصناعة النفط وتبقى مثالاً يحتذى به في الشراكة العالمية والعمل الجماعي.